عليه انه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح قوله منه اي مما روعي فيه المعنى لانضمامه بما ينوي المعنى لا بقيد كونه مما يخص بصدره وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم قوله ترجح التانيث ولو اذا قيل اثنا عشر اسما طائرا لسبط مذكر انتهى مرادي اي وواجد واثنات يذكران لتذكير الصدر وتانيث العجز فاعرفه ثلاثة الى عشرة قوله بدلا من اثنتي عشرة اي واما صفته والتمييز محذوف اي فرقة وعليه فالمونث ذلك بما يخص فيه ذات المحذوف ومونث اللفظ والمعنى ثلاثة انفس فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث انفس لان النفس مونثة لكونه راجعا الى معنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الانسان وقوله وثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهو مونث واحد له من لفظه اي عشر حسنات ولو اذا لك لقيل عشرة امثال مذكر قوله رباعات بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمونث يقال رجل ربعة وامراة ربعة اي لا طويل ولا قصير قوله ثلاثة دواب الخ وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جوت يجري الماشية الجامزة مزادي قوله فالعبرة بحالهما اي فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتانيثا قوله عكس ما يستحقه ضميرهما الخ امتنع منه شيخنا بان الشارح ذكر في بحث الكلام ان اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتانيث وظاهره مخالف لما ذكره هنا من انه ثلاثة اقسام واجب التذكير وواجب التانيث وجايز هما ومنشاه توهم رجوع الضمير في قوله الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعي وليس كذلك بل الى الكلام كما حققناه هناك وحينئذ فلا مخالفة اصلا ومن العجايب ان البعض جزم هناك برجوع الضمير الى الكلام ورد على من ارجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله يجوز في ضميره اي الكلام كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي كان

منه

منه ما يجب في ضميره التذكير كالفهم وما يجب فيه التانيث كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم فما فهمه بعض ارباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي وبنى عليه ما بنى اي من الاعتراض على الشارح في اطلاقه الجواز غير سديد انتهى ثم رشحي هذا هنا فتنبه مشيخا في الاعتراض بالتناقض وزاد في النقول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكروه في بحث الكلام من ان اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان انتهى باختصار هذا وقال الرماصيني نقلا عن ابن هشام المونث من اسم الجنس النحل والبط والثالث لعلامات الباقي اما واجب التذكير وهو سبنة المونث والعنب والسدر والرطب والفجل والكلم وما فيه لغتان وهو جفنة الملقاط انتهى وفيه مخالفة لما مر في الكلم والنحل في كلامه بالحا المهملة لذكره بعد ان النحل بالحا المعجمة فيه التذكير والتانيث وبهما ورد القرآن يفتى ان ظاهر صنيعه ان اسم الجمع مذكر دايما وليس كذلك فالصحيح ان منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمونث كابل وتقدم في بحث الكلام انه ثلاثة اقسام واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التانيث كابل وخيل وجايزهما كركب ومثل الرماصيني لاسم الجمع المونث بالنسوة والابل والذود وفي القاموس في باب التانيث ان الابل تذكر وتونث وفي التصريح عن ابن عصفور انه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المونث كالجماعة والباقرات وافره مشيخنا والنبطي وهو منشكل لان نحو النسوة والجماعة اسم جمع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر وورد الجاهل مذكر بلا نزاع الشاعر ربما الجاهل المرخي عليهم وفي القاموس نقلا عن الصحاح ان قوما ورهطا ونفرا اسماء هؤلاء الاربعين يذكر ويونث فتامل قوله ثلاثة من القوم هذا من اسم الجمع وقوله واربعة من الفهم هنا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع قوله